مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

الجهود الأورو- متوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

Euro-Mediterranean efforts to combat illegal immigration

ط/د. سليم بلحماش

Hameche salim

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

belhameche.salim@univ-alger3.dz

تاريخ ارسال المقال:2019/07/30	تاريخ القبول: 2019/08/05	تاريخ النشر:2019/09/01

المرسل: ط/د. سليم بلحماش

الجهود الأورو-متوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

ط/د . سليم بلحماش

الملخص:

تعد حركات الهجرة بمختلف أشكالها ظاهرة عالمية، وبالرغم من عدم كونها ظاهرة جديدة فإنها تشهد تحولات مهمة، فعلى مدى العقود الماضية ومع ازدياد حجم تدفق المهاجرين، تسارعت وتنوعت عمليات تنظيم حركات الهجرة لإحداث تأثير ملحوظ على كل من حجمها وتكوينها مع العمل على توضيح أنواع هذه التدفقات. في هذا المجال، تدرك الدول المضيفة للمهاجرين خطورة استمرار النزوح المستمر إليها، فأوروبا أصبحت مصدر انجذاب لسكان الضفة الجنوبية من المتوسط. فبعد مرور عقدين على إطلاق الشراكة الأورو- متوسطية، تبلورت مواقف الجهات الفاعلة المعنية بهذا الموضوع، خاصة وأن الهجرة أصبحت أكثر دراماتيكية في الآونة الأخيرة. لذلك تسعى هذه الورقة إلى إبراز الجهود الأورو- متوسطية للحد من الهجرة غير الشرعية، وقد خلصت إلى أن بالرغم كل السياسات التي خصصت لهذا الصدد إلا أن هذه الظاهرة تبقى صعبة الحد وغير قابلة للتحكم في ظل الظروف التي يعيش فيها سكان الضفة الجنوبية من المتوسط.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الهجرة غير الشرعية، الإتحاد الأوروبي، البحر الأبيض المتوسط، الشراكة الأورو- متوسطية.

Abstract:

Immigration movements in all its various forms are a global phenomenon, and it is undergoing through significant transformations despite not being new. Over the past decades, as the flow of migrants has increased, the processes of managing immigration movements have increased and diversified, this made a significant impact on both the immigrants movements size and their composition, while working to clarify the types of these flows, in this very sensitive context, the hosting countries are aware of the seriousness danger of the continuity of this exodus to their displacements as final destinations.

Europe has become a source of attraction for the people of the southern Mediterranean, two decades after the launch of the Euro-Mediterranean partnership, the positions of the actors involved have established and matured, especially since immigration became more dramatic in recent times.

This paper therefore seeks to highlight the Euro-Mediterranean efforts to manage illegal immigration. Despite all the policies that have been implemented to this purpose, it remains difficult to control this phenomenon under the circumstances in which the inhabitants of the southern Mediterranean live currently in their countries.

Key words: Migration, Illegal Immigration, European Union, Mediterranean, Euro-Mediterranean Partnership.

مقدّمة:

عرفت الهجرة بمختلف أنواعها تحولات كبيرة ففي السنوات القليلة الماضية ومع كل الأوضاع الأمنية والاقتصادية غير المستقرة التي تعيشها الدول الفقيرة، أصبح سكان هذه الأخيرة أمام حتمية البحث عن سبل للعيش الكريم بعيدا عن الحروب والفساد الذي يحيط بهم، فيلجؤون لطرق شرعية وغير شرعية للهجرة من بلدانهم نحو بلدان أكثر أمنا واستقرارا، إلا أنه ومع تشديد سياسات طلبات الهجرة القانونية نحو الدول المتقدمة خاصة الأوروبية منها، لم يبقى للمهاجرين سوى خيار الهجرة غير الشرعية والتي تعد من الأنواع السلبية لمصطلح الهجرة، وعادة ما تكون نتائج هذه المحاولات وخيمة.

وأمام تفاقم المحاولات الفاشلة للهجرة غير الشرعية خاصة تلك التي تنطلق من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط والمتجهة نحو الضفاف الجنوبية لأوروبا عبر زوارق الموت، عملت الدول المتضررة من هذه الظاهرة على تكثيف جهودها لإيجاد حلول عقلانية تسمح للتخفيف من موجات الهجرة، وكذا العمل على التدخل من أجل إنقاذ المهاجرين غير الشرعيين سواء العالقين على الحدود أو في البحار.

تسعى هذه الورقة البحثية إلى معرفة أهم أسباب بروز وتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى إبراز وشرح أشكال التعاون بين الدول الأوروبية والمتوسطية في مجال مكافحة هذه الظاهرة المتفاقمة، وهو ما يمكن أن يتحقق بالإجابة عن السؤال التالي: ما هي أهم مبادرات الشراكة الأورومتوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى مبحثين أساسيين، يرتبط الأول بتحديد مفهوم الهجرة غير الشرعية ودواعيها بحيث سيتم عرض مجموعة من التعاريف لهذا المصطلح مع تقديم تعريف إجرائي له، ناهيك عن شرح مختلف الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، في حين خصص المحور الثاني لإبراز أشكال التعاون والشراكة بين ضفتي المتوسط في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال ذكر أهم المبادرات والمشاريع التي أطلقت في هذا الصدد سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية مع ذكر مجموعة من مشاريع الشراكة الثنائية التي تجمع دول الضفة الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية ودواعيها:

تعد الهجرة غير الشرعية من بين أكثر المشاكل التي تؤرق الدول سواء التي تعتبر نقاط انطلاق أو عبور أو حتى الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين، ولفهم الظاهرة أكثر يتوجب التطرق إلى تقديم تعريف لها ومعرفة أهم أسبابها وفيما تتمثل انعكاساتها وأثارها على مختلف الجوانب سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية.

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية:

إن تحديد تعريف للهجرة غير الشرعية أو السرية يتطلب التطرق إلى تحديد تعريف الهجرة بصفة عامة، فهذا المصطلح تم تعريفه بصيغ متعددة نتيجة للظروف المكانية والزمانية التي يسند إليها هذا التعريف. فالهجرة بمفهومها العام تعني انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى لتحسين أوضاعهم الاقتصادية أو هروبا من اضطهاد سياسي أو ثقافي أو حروب مدمرة[1]، كما قد يقصد بها انتقال الأفراد بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن

التي تتوفر فيها سبل الكسب والعيش، وقد تكون تلك الأماكن داخل حدود بلد واحد، أو خارج حدود البلد الأصلي[2]. فالهجرة هي عملية مغادرة لأرض الوطن تجاه أماكن أخرى من العالم حيث تتوّفر سبل تحسين الحياة وللخروج من وضعية اجتماعية لعيش أخرى أفضل، وتكون دوافع هذه المغادرة عديدة ومتنوعة كل حسب أسبابه الخاصة وأهدافه المرسومة بصورة مسبقة وتكون الأسرة الباقية الحلقة المعبرة عما ينجر عن الهجرة من تأثيرات تعكس قيمتها المتزايدة في السنوات الأخيرة[3].

في حين الهجرة غير الشرعية والتي يطلق عليها مصطلحات أخرى على غرار الهجرة غير الرسمية أو الهجرة غير المرخص بها أو الهجرة غير القانونية أو الحرقة، فينظر إليها على أنها رحيل فرد أو مجموعة من الأفراد خارج البلد بصورة غير قانونية خارج نطاق ما يسمح به القانون الدولي، بحثا عن سبل حياة كريمة ومستقبل أفضل، حيث ينتهك الراحل القوانين والتشريعات التي تسمح له بالتنقل ويخالف النظم الدولية المتعارف عليها بطلب تصريح الدخول أو فيزا لتشريع الإقامة"[4]. وفي القانون الجزائري تعرف الهجرة غير الشرعية: "بأنها دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل"[5].

وفي الجزائر وبلاد المغرب العربي عموما يستخدم مصطلح لغوي هو الحراقة، يعني هذا المصطلح أن صاحبها يحرق كل المراحل وربما كل وثائق ثبوتيته، أو أن يقطع المهاجر مختلف الروابط مع أهله وبلده[6]. فمن خلال كل هذه التعاريف يمكن القول بأن الهجرة غير الشرعية هي التنقل إلى بلد أخر دون وثائق رسمية كالتأشيرة والتي تسمح للمهاجر بالإقامة في البلد محل التواجد.

المطلب الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية:

إن صعوبة الوصول نحو الضفة الشمالية للمتوسط جعلت من سكان الضفة الجنوبية يسعون بلوغها بكل السبل خاصة في ظل التعقيدات والتشديدات في منح تأشيرات الدخول بصفة رسمية، تتنوع الأسباب التي تؤدي إلى التفكير في الهجرة غير الشرعية والتي يمكن حصرها في أسباب سوسيو – إقتصادية، جيو –سياسية، وسوسيو–ثقافية[7]:

– البطالة وغياب الأمن الوظيفي: حيث تعاني دول جنوب المتوسط من ارتفاع في نسب البطالة وصعوبة الحصول على المنصب اللائق ناهيك عن غياب استراتيجيات تضمن للموظف الاستقرار الوظيفي.

– زيادة الاختلال بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في الجنوب أدى لزيادة ظاهرة الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للأفراد يسعى البعض للهجرة نحو أوروبا من أجل الخروج من الضائقة المالية التي يعاني منها هو كفرد ومساعدة باقي أفراد عائلته من خلال التحويلات المالية التي يقومون بها.

– اختلال التوازن وعدم التناسق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، والذي يؤدي إلى إنهاك الشباب سنوات طوال من اجل الحصول على شهادات لا قيمة لها في سوق العمل.

– تأثر سكان الضفة الجنوبية لأوروبا بصفة خاصة وسكان الدول النامية بصفة عامة بنمط العيش الأوروبي خاصة مما يعرض على وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي أو من خلال ما يبرزه العائدون لدولهم من

مظاهر الترف، كما أن الدول الأوروبية تمتلك حقيقة أنظمة اقتصادية جد متطورة مما يسمح لمن يتوجه إليها من تحسين مستواه المعيشي كل هذه العوامل تؤدي إلى تولد رغبة لدى البعض للتوجه نحو أوروبا بكل السبل[8].

– وجود شبكات تضمن العبور عبر البحر للأفراد مقابل دفع مبلغ مالي معين، وعادة ما تتعامل هذه الشبكات مع أطراف رسمية وغير رسمية، تتباين المبالغ التي يدفعها المهاجرون على حسب خطورة وصعوبة المكان الذي ينون عبوره.

– من الناحية السياسية تعد الحروب والنزاعات الداخلية الناجمة عن الصراعات العرقية أو العقائدية من بن أهم دوافع الهجرة السرية في ظل التعقيدات التي تفرضها الدول الأوروبية من أجل الحصول على تأشيرات العبور. بالإضافة إلى استبدادية أنظمة الحكم في بعض الدول التي تكون مصدرا للهجرة غير الشرعية بحيث غياب الديمقراطية كنظام حكم وعجزها عن تبني الحكم الراشد يؤدي إلى بروز مظاهر التهميش والاستغلال للشباب مما يولد نزعة لديهم للبحث عن سبل الهجرة بمختلف أشكالها.

– كما أن العوامل النفسية تلعب دورا كبيرا في اختيار سبيل الهجرة غير الشرعية كوسيلة للتهرب من الواقع الذي يعيشه الفرد، وهذا من خلال تبرير الأمر بالعديد من الأسباب على غرار الرغبة في العيش الكريم، الهروب من الأوضاع الصعبة في البلد الأم، وغيرها من التصورات التي تتشكل في ذهن الفرد.

– كما يمكن إضافة مجموعة من المشكلات الاجتماعية ذات طابع أسري[9] مثل عدم توفر السكن، التسلط الأبوي أو عدم وجود رقابة أبوية جيدة وقلة التوجيه، ناهيك عن مشكل انتشار الآفات الاجتماعية على غرار تعاطي المخدرات واستهلاك الكحوليات، كل هذه الأسباب تدفع بالشاب لإيجاد مفر قبل الوقوع فيها أو للخروج منها.

المطلب الثالث: أثار الهجرة غير الشرعية:

تنعكس أثار الهجرة غير الشرعية على العديد من الأبعاد سواء من الناحية الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية وتتجلى في النقاط التالية:

فمن الناحية الأمنية: يؤدي تشكل شبكات العبور إلى ظهور جماعات قد تستغل المهاجرين في عمليات إرهابية، أو استغلالهم من الناحية الجسدية، ويكون ذلك إما ببيعهم لجهات أخرى لتقوم بإرسالهم إلى مناطق نزاع أو في تحضيرهم للقيام بعمليات إرهابية في الدولة المستقبلة أو حتى استخدامهم في شبكات تجارة المخدرات والدعارة، كما تسمح الهجرة غير الشرعية بتنقل الجماعات الإرهابية وفرارها من بلدانها الأصلية من خلال اختراق جماعات المهاجرين.

تزايد معدلات الجريمة في الأقاليم التي يقيم فيها المهاجرين غير الشرعيين[10]، وهذا راجع إلى كون أن الشخص المتواجد في بلد ما بطريقة غير شرعية سيجد صعوبة كبيرة للحصول على عمل مما سيدفع به إلى ممارسة السرقة والنصب والاحتيال وقد يتجه إلى استعمال العنف الجسدي مع ضحاياه وهذا بهدف الحصول على مصدر للأموال.

أما أثرها من الناحية الاقتصادية يتمثل في الممارسات غير القانونية التي يمارسها بعض المهاجرين مما يؤدي إلى بروز العمالة غير المشروعة خاصة في ورشات البناء أو في المطاعم بحكم كونها عمالة رخيصة الثمن مما قد يؤثر في نسب التوظيف في البلد المستقبل، كما سيؤدي إلى ظهور شبكات تمارس التجارة الوهمية من رصد لضحايا مقابل مشاريع غير حقيقية وهذا في إطار شركات وهمية مخصصة للنصب والاحتيال، ناهيك عن انتشار مختلف جرائم غسيل الأموال. كما أن وصول مهاجرين غير شرعيين إلى دولة معينة سيكابدها خسائر مادية كبيرة خاصة إذا ما تم حجزهم في مراكز مخصصة لهذا الغرض.

في حين من الناحية الاجتماعية والصحية تتأثر من خلال تكتل المهاجرين غير الشرعيين مما سيؤدي إلى بروز أحياء عشوائية وفوضوية تنتشر فيها مختلف الممارسات غير الأخلاقية مما قد يؤثر حتى على مكونات وقيم مجتمع الدولة المستقبلة ناهيك عن تناقل الأمراض التي يحملها المهاجرون غير الشرعيون مثل الايدز والكوليرا وغيرها من الأمراض المستعصية.

المبحث الثاني: أشكال التعاون الأورومتوسطي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية:

عرفت الشراكة الأورومتوسطية أشكال متعددة في إطار جهود مختلف الدول لمكافحة الهجرة غير الشرعية وهذا بسبب تضاعف نسب هذه الظاهرة التي مست العديد من الدول، ويمكن تقسيم أشكال التعاون إلى شراكة أمنية، شراكة سياسية واقتصادية، بالإضافة إلى شراكة ثنائية تجمع بين دولتين.

المطلب الأول: الشراكة الأمنية في مجال مكافحة الهجرة السرية:

يعد هذا النوع من التعاون من بين أهم السياسات التي عملت عليها الدول المتضررة من الهجرة السرية خاصة الأوروبية منها، بحيث جعلتها كأسلوب لحماية حدودها من تدفقات المهاجرين.

أ. تشكيل قوات الأوروفورس ووكالة فرونتكس:

في سنة 1995 قررت كل من فرنسا، ايطاليا، اسبانيا والبرتغال تشكيل قوات برية وبحرية هدفها التدخل لاعتبارات أمنية وإنسانية والتي أطلق عليه تسمية قوات الأوروفوس وهذا بهدف حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية الأوروبية إلا أنه تم حل هذه القوات سنة 2012.

في حين الوكالة الأوروبية لحرس الحدود وخفر السواحل المعروفة باسم فرونتكس، هي وكالة تابعة للاتحاد الأوروبي وهي المسؤولة عن رصد وإدارة الحدود الخارجية لمنطقة شنغن. تأسست رسميا في 6 أكتوبر 2016، إلا أن تواجدها يعود إلى سنة 2005، ويقع مقرها بوارسو ببولندا، وتتألف من حرس الحدود للدول الأعضاء لشنغن، وتهدف الوكالة إلى وضع معايير موحدة لإدارة الحدود الخارجية والرصد المستمر لهذه الحدود، مع تقييم المخاطر وإلزامية تحديد وتقليل نقاط الضعف.

ففي السنوات الأخيرة، شهدت الحدود الخارجية لأوروبا زيادة غير مسبوقة في عدد المهاجرين واللاجئين الراغبين في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فالبلدان ذات الحدود الخارجية هي وحدها المسؤولة عن مراقبة الحدود، ومع ذلك، يمكن لـ Frontex تقديم مساعدة فنية إضافية لدول الاتحاد الأوروبي التي تواجه ضغطا قويا من المهاجرين.

إذ تقوم بتنسيق العمليات البحرية (على سبيل المثال، في اليونان وإيطاليا وإسبانيا)، وكذلك العمليات على الحدود البرية الخارجية، لاسيما في بلغاريا ورومانيا وبولندا وسلوفاكيا، كما أنها موجودة في العديد من المطارات الدولية في جميع أنحاء أوروبا[11].

ب. إتفاقية شنغن:

يستند التعاون في فضاء شنغن إلى معاهدة شنغن والتي أبرمت عام 1985، فالمنطقة هي مكان يستطيع فيه الناس التحرك بحرية، بحيث ألغت الدول الموقعة جميع حدودها الداخلية من أجل حدود خارجية واحدة. تطبق القواعد والإجراءات المشتركة في مجال تأشيرات الإقامة القصيرة، وطلبات اللجوء والضوابط الحدودية. ولضمان الأمن داخل المنطقة تم تعزيز التعاون والتنسيق بين الشرطة والسلطات القضائية، بحيث تم دمج تعاون شنغن في الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة أمستردام في عام 1997. ومع ذلك، ليست كل الدول المشاركة في تعاون شنغن أعضاء في منطقة شنغن، إما لأنهم لا يرغبون في ذلك إما لأن تلك الدول لم تستوف بعد متطلبات تطبيق احتياطيات شنغن.

وبالرغم من هذا النظام كان يهدف إلى إرساء حرية حركة الأشخاص، إلا أنه مع تنامي موجات الهجرة غير الشرعية، ومن أجل التوفيق بين الحرية والأمن، صاحبت هذه الحركة الحرة ما يسمى بالتدابير "التعويضية"، وكان الهدف منها هو تحسين التعاون والتنسيق بين الشرطة والسلطات القضائية من أجل الحفاظ على الأمن الداخلي للدول الأعضاء وخاصة لمكافحة الجريمة المنظمة. في هذا السياق تم إنشاء نظام شنغن للمعلومات SIS ومن ثم اعتماد نظام محدث SIS II، وهي قاعدة بيانات متطورة تمكن السلطات المسؤولة في دول شنغن من تبادل البيانات حول فئات معينة من الأشخاص والسلع[12].

المطلب الثاني: الشراكة السياسية والاقتصادية في مجال مكافحة الهجرة السرية

من خلال هذا الأسلوب عملت الدول من كلتا الضفتين على تبني سياسة الحوار فيما بنيها بهدف إيجاد حلول ترضى كل الأطراف، بالإضافة إلى سياسة التمويل والمساعدة التي تدخل في إطار سياسة الجوار الأوروبي. وتتجلى هذه الآليات من خلال:

أ. حوار 5+5:

برز الحوار بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط خلال الدورة الوزارية الأولى المنعقدة بروما شهر أكتوبر 1990، ومن ثم أكتوبر 1991 بالجزائر، قبل أن يجمد هذا الحوار لمدة عشرية لينطلق بعد ذلك وهذا من خلال اجتماع وزارة خارجية الدول العشر سنة 2001 بلشبونة البرتغالية، وتضم هذه المجموعة دول غرب المتوسط، فمن الضفة الشمالية كل من فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، مالطا والبرتغال، ومن الجنوب كل من المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا. ليعقد هذا المنتدى مرة أخرى بتونس وهذه المرة سنة 2003، وكان الهدف منه إيجاد مقاربة مشتركة وشاملة لمعالجة المشاكل المشتركة خاصة من ناحية الهجرة غير الشرعية مع التعاون مع الدول التي ينتسب إليها المهاجرون غير الشرعيون، بحيث سيتم العمل على إرجاع المهاجرين إلى دولهم الأصلية شريطة أن توافق دول

العبور، مع اقتراح معاقبة المهاجرين غير الشرعيين بالسجن لمدة 3 أشهر إلى 20 عاما بالإضافة إلى فرض غرامات مالية عليهم[13].

ب. سياسة الجوار الأوروبية:

تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبية (ENP) استجابة للرغبة في توسيع الاتحاد الأوروبي عام 2004، بحيث تم نقل الحدود الخارجية للاتحاد إلى الشرق والجنوب، وهي تهدف إلى تعميق العلاقات السياسية والاقتصادية القائمة، ومساعدة البلدان التي تمر بأزمات في جهودها الرامية إلى تعزيز الاستقرار والتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الحالية.

تنظّم السياسة الأوروبيّة للجوار علاقات الاتحاد الأوروبي مع 16 بلدا في المنطقتين الجنوبيّة والشرقيّة المحاذيتين له، لكن نحن سنركز على المنطقة الجنوبية كونها عبارة عن منطقة انطلاق وعبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين، إذ تضم مجموعة من الدول التي تقع جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، وهي في الوقت نفسه جزء من اتحاد البحر الأبيض المتوسط، وهي على النحو التالي: الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا، تونس، وإسرائيل.

فبالإضافة إلى كل أنواع الشراكة في مختلف القطاعات، سيعمل الاتحاد الأوروبي مع بلدان السياسة الأوروبية للجوار على معالجة الأسباب الجوهرية للهجرة غير الشرعية والتخفيف من وطأتها على مواطني هذه البلدان ومن يمر عبرها، من خلال إعادة من ليس له أو من لم يعد لديه الحق في الإقامة في الاتحاد الأوروبي إلى بلده بصورة كريمة ومستدامة، بما في ذلك من خلال إبرام اتفاقيات إعادة القبول ووضع مخططات العودة الطوعية الأشخاص إلى بلدانهم الأصلية[14].

ج. بيان الرباط:

إذ أنه في 13 جويلية 2006، طلبت حوالي 60 دولة افريقية وأوروبية مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا، بحكم كون المهاجرين غير الشرعيين غاليا مع يمتزجون مع اللاجئون، وقد صدر بيان من طرف 57 وزيرا "30 وزيرا أوروبيا و 27 وزيرا إفريقيا" في الرباط، أوضح هذا البيان أسس التعاون وتحمل المسؤولية المشتركة في معالجة الهجرة السرية مع احترام حقوق المهاجرين واللاجئين وتوفير الحماية الدولية، كما دعا البيان المنظمات الدولية إلى المساعدة والمساهمة في تنفيذ التوصيات المتفق عليها[15].

د. اتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية للهجرة:

عملت الجهتين في إطار هذا المشروع للتحليل والتعاون في قضايا الهجرة وحركة الأشخاص بالإضافة إلى الاندماج الاجتماعي للمهاجرين. يركز هذا المشروع على رصد وتحليل توقعات حركات الهجرة وأسبابها وتأثيرها في أوروبا والبلدان المتوسطية الشريكة. وقد اتبع البرنامج نهج شامل يغطي جميع الجوانب الديموغرافية والاقتصادية والقانونية، القضايا الاجتماعية والسياسية. وقد شاركت كل من الجزائر، مصر، الكيان الصهيوني، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، فلسطين، تونس وتركيا في إعداد ونشر دراسات حول المجالات المختلفة (القانونية والاقتصادية

والاجتماعية)، بما في ذلك التقرير السنوي عن الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط، و 16 تقرير بحث و 37 ملاحظة للتحليل. وقدرت تكلفة تمويل المشروع الأول الذي امتد من 2004-2007 بمليوني أورو[16].

أما الطبعة الثانية من المشروع فقد امتدت من 2008 إلى غاية سنة 2011، وقد ضمت كل الدول سابقة الذكر مع ميزانية مقدرة بخمس ملايين أورو، الغرض من هذا المشروع هو تعزيز التعاون في مجال إدارة الهجرة، من أجل السماح للشركاء لإيجاد حلول أكثر فعالية، ويهدف على وجه الخصوص لإنشاء آليات لتشجيع فرص الهجرة القانونية، لدعم وتعزيز الروابط بين الهجرة والتنمية، وكذا تكثيف الأنشطة الرامية إلى الحد من الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية وإدارة التدفقات المختلطة[17].

المطلب الثالث: اتفاقيات التعاون الثنائية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية:

عملت دول الاتحاد الأوروبي ونظيراتها من شمال إفريقيا خاصة المغاربية منها كون هذه الأخيرة نقاط انطلاق وعبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين، عملت على إبرام اتفاقيات تعاون ثنائية، خاصة تلك التي أبرمتها كل من ايطاليا واسبانيا من الجانب الأوروبي مع كل من المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر وموريتانيا من الضفة الجنوبية للمتوسط. ومن بين هذه الاتفاقيات نذكر:

- الاتفاقية الايطالية – الجزائرية: فبموجب هذه الاتفاقية عملت ايطاليا على ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين المتواجدين في التراب الايطالي وهذا بالتعاون مع الحكومة الجزائرية.
- الاتفاقية الإيطالية – التونسية: بحيث عملت كلتا الدولتين على تكثيف التعاون بينهما خاصة من الناحية الأمنية من خلال تزويد تونس بمختلف المعدات لملاحقة المهاجرين غير الشرعيين كالزوارق السريعة وعقد دورات تكوينية لأفراد الشرطة وهذا يدخل في إطار اتفاقية ثنائية أبرمت سنة 2011.
- الاتفاقية المبرمة بين إيطاليا ومصر: وتنص هذه الاتفاقية على إعطاء فترة للمعطيات المصرية لإعادة توطين مواطنيها مع تحمل الجانب الايطالي التكاليف المتعلقة بهذه العملية.
- الاتفاقية الإيطالية – الليبية: وهي اتفاقية تشمل الجانب التكويني بقيام كلى الطرفين بدوريات بحرية يتواجد على متنها طواقم بحرية مشتركة بهدف القيام بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ داخل المياه الإقليمية الليبية أو الدولية، وقد تم عقدها سنة 2007 بطرابلس.
- الاتفاقية الإسبانية – المغربية: تنص هذه الاتفاقية على قيام الجانب المغربي للمهاجرين القادمين من ترابه، في حين يقوم الطرف الاسباني بالسماح لثلاثة ألاف عامل موسمي مغربي للعمل باسبانيا على أن لا تزيد فترة العمل عن 9 أشهر.

الاتفاقية المبرمة بين إسبانيا وموريتانيا: جاءت هذه الاتفاقية نتيجة لسفينة كانت عالقة تحمل مهاجرين غير شرعيين متجهين نحو اسبانيا، فاتفق الطرفين على قيام موريتانيا بترحيل المهاجرين نحو بلدانهم على أن تقوم اسبانيا بتوفير الرعاية الصحية للمصابين.[18]

الخاتمة:

لا أحد يستطيع اليوم أن ينكر النتائج الوخيمة للهجرة غير الشرعية، بحيث عرفت الظاهرة تفاقم كبير لغاية بروز تيارات معادية للهجرة نحو أوروبا بكل أنواعها على غرار إيطاليا التي أصبحت ترفض علنا استقبال السفن التي تقل مهاجرين غير شرعيين، ناهيك عن توظيف القضية من طرف العديد من الأحزاب السياسية في خطابتها في فترة الانتخابات لإبراز حجم الخسائر التي تتكبدها الدول من استقبالها بشكل دوري لمهاجرين غير شرعيين وهذا بغية استعطاف الناخبين واللعب على الوتر الحساس كما تفعل اليوم مارين لوبان في كل ظهور إعلامي لها.

نتائج الدراسة:

- لقد اتضح جليا أن الحلول التي تقترحها الدول الأوروبية هي حلول أمنية محضة بحيث الغاية منها هي أمننة الهجرة، وتحقيق الاستقرار الأمني الداخلي ولا تقدر أساسا البعد الإنساني للمهاجرين بحيث نفس الدول تهجر المهاجرين غير الشرعيين نحو دولهم بطرق وظروف غير إنسانية، بحيث تعي جيدا أن إعادتهم نحو بلدانهم الأصلية هو بمثابة انتحار لهم كونهم سيتعرضون لعقوبات مالية وقد تصل إلى غاية سجنهم أو وفاتهم بسبب الظروف الأمنية التي تعيشها بلدانهم.

- كما تبين أن الدول الأوروبية كانت أكثر حنكة من خلال الشراكات التي أقامتها مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط بحيث عملت فقط على تحقيق هدف وهو إبعاد المهاجرين وإعادتهم نحو بلدانهم الأصلية.

- ما يجب أن لا يتم إنكاره هو حجم الخسائر المادية التي تتكبدها الدول الأوروبية من خلال استقبال المهاجرين داخل مخيمات مخصصة لهذا الغرض، أو من الدعم المالي الذي تقدمه للعديد من الدول من الضفة الجنوبية من أجل اقتناء معدات الحراسة وتوفير وسائل المراقبة من طائرات وسفن للتدخل السريع.

التوصيات:

- ضرورة إشراك مختلف الأطراف والفواعل في مسألة مكافحة الهجرة السرية وعدم جعلها محصورة في جهود الدول فقط، بحيث يجب إشراك منظمات المجتمع الدولي وكذا المنظمات الإنسانية لما لها من دور فعال في مثل هذه الظواهر.

- عقد اتفاقيات تسهيل إجراءات منح التأشيرات للمواطنين المتواجدين في الضفة الجنوبية للمتوسط، مما سيؤدي إلى تقليص عدد الراغبين بالهجرة السرية.

- لا يمكن حل ظاهرة الهجرة غير الشرعية دون حل أسبابها خاصة تلك المتعلقة بالعوامل الاقتصادية، لذلك ينبغي على الدول الأوروبية أن تساهم في تطوير اقتصاديات دول انطلاق المهاجرين غير الشرعيين، والابتعاد عن استنزاف خيراتهم خاصة من ناحية الموارد الأولية.

- تشجيع وتسهيل عملية إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم من خلال إدماجهم في مشاريع صغيرة أو توفير مناصب عمل ثابتة لهم، وليس من خلال معاقبتهم بغرامات أو بالسجن كما هو حال العديد من الدول في الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط، مما يرهب العديد من المهاجرين ويجعلهم لا يرغبون في العودة إلى بلدانهم الأصلية ولو كانت أوضاعهم مزرية في الغربة.

المراجع:

1. المفوضية الأوروبية، الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، بروكسل، 18 تشرين الثاني 2015.
2. الفقيه نعيمة، حرشاني حدي، انعكاسات ظاهرة الهجرة الخارجية على بنية الأسرة ووظائف أفرادها في المجتمع النفزاوي دراسة سوسيوديموغرافية، مجلة الباحث الاجتماعي، المجلد 13، العدد 01، ص295-308.
3. بن بوعزيز آسية، سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 7، العدد 18، ص27-38.
4. بن يحي عتيقة، الجهود الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد 02، جوان 2018، ص455-472.
5. بن صغير فارس، أوموسى ذهبية، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر: الأسباب وتدابير التصدي، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، المجلد 5، العدد 2، ص311-332.
6. جبالي نور الدين، سعيدي وردة، إقبال المراهق الجزائري على الهجرة غير الشرعية بين المنظور السيكولوجي والسوسيولوجي، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 04، العدد 17، ص297-315.
7. دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد 05، أكتوبر 2015، ص123-154.
8. حمودة ياسين، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا (الدوافع والمراحل) 1914 -1962، مجلة دراسات، المجلد 04، العدد 09، فيفري 2018، ص53-73.
9. كركوش فتيحة، الهجرة غير الشرعية في الجزائر. دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، مجلة دراسات نفسية وتربوية، عدد 4، جوان 2010، ص43-53.
10. ناصري سميرة، الهجرة غير الشرعية – دراسة تحليلية في الواقع والأسباب، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 04، العدد 02، ص549-561.
11. غرايبة خليف مصطفى، هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 7، العدد 19، ص90-101.
12. Commission européenne, Office de coopération EuropeAid, **partenariat euro méditerranéen : Coopération régionale Panorama des programmes et des projets**. Bruxelles, sans date.
13. Eur-lex, L'espace et la coopération Schengen, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=LEGISSUM:l33020, (consulted on 14/July/2019).
Union Européenne, Agence européenne de garde-frontières et de garde-côtes (Frontex), https://europa.eu/european-union/about-eu/agencies/frontex_fr, (consulted on 14/July/2019)

الهوامش:

[1] ياسين حمودة، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا (الدوافع والمراحل) 1914 -1962، مجلة دراسات، المجلد 04، العدد 09، فيفري 2018، ص54.

[2] فتيحة كركوش، الهجرة غير الشرعية في الجزائر دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، دراسات نفسية و تربوية، عدد 4، جوان 2010، ص44.

[3] نعيمة الفقيه، حدي حرشاني، انعكاسات ظاهرة الهجرة الخارجية على بنية الأسرة ووظائف أفرادها في المجتمع النفزاوي دراسة سوسيوديموغرافية، مجلة الباحث، الاجتماعي، المجلد 13، العدد 01، ص297.

[4] نور الدين جبالي، وردة سعيدي، إقبال المراهق الجزائري على الهجرة غير الشرعية بين المنظور السيكولوجي والسوسيولوجي، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 04، العدد 17، ص300.

[5] جبالي، سعيدي، مرجع سابق، ص301.

[6] خليف مصطفى غرايبة، هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 7، العدد 19، ص91.

[7] سميرة ناصري، الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية في الواقع والأسباب، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 04، العدد 02، ص 555-557.

[8] غرايبة، مرجع سابق، ص93.

[9] فارس بن صغير، ذهبية أوموسى، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر: الأسباب وتدابير التصدي، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، المجلد 5، العدد 2، ص317.

[10] غرايبة، مرجع سابق، ص97.

[11] Union Européenne, Agence européenne de garde-frontières et de garde-côtes (Frontex), https://europa.eu/european-union/about-eu/agencies/frontex_fr, (consulted on 14/July/2019).

[12] Eur-lex, L'espace et la coopération Schengen, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=LEGISSUM:l33020, (consulted on 14/July/2019).

[13] آسية بن بوعزيز، سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 7، العدد 18، ص36.

[14] المفوضية الأوروبية، الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، بروكسل، 18 تشرين الثاني 2015، ص18.

[15] مسعود دخالة، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد 05، أكتوبر 2015، ص151.

[16] Commission européenne, Office de coopération EuropeAid, **partenariat euro méditerranéen : Coopération régionale Panorama des programmes et des projets**. Bruxelles, sans date, p.15.

[17] Ibid., p.16.

[18] عتيقة بن يحي، الجهود الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد 02، جوان 2018، ص467-468.